

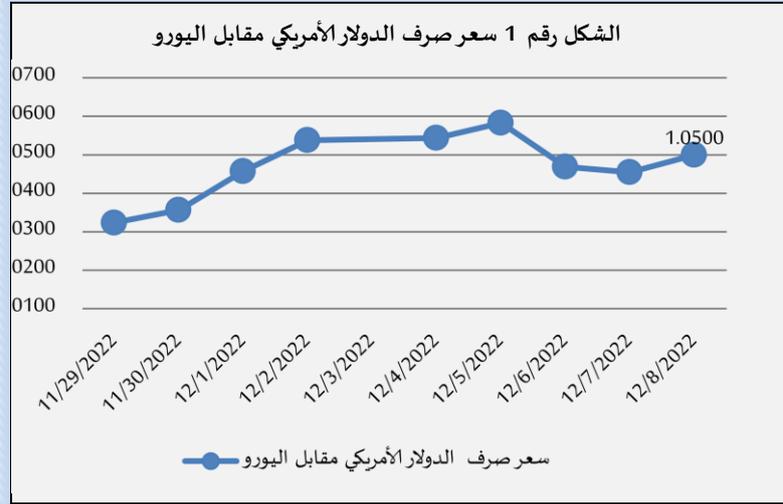
تقرير الأسواق اليومي

2022/12/08

السوق العالمية:

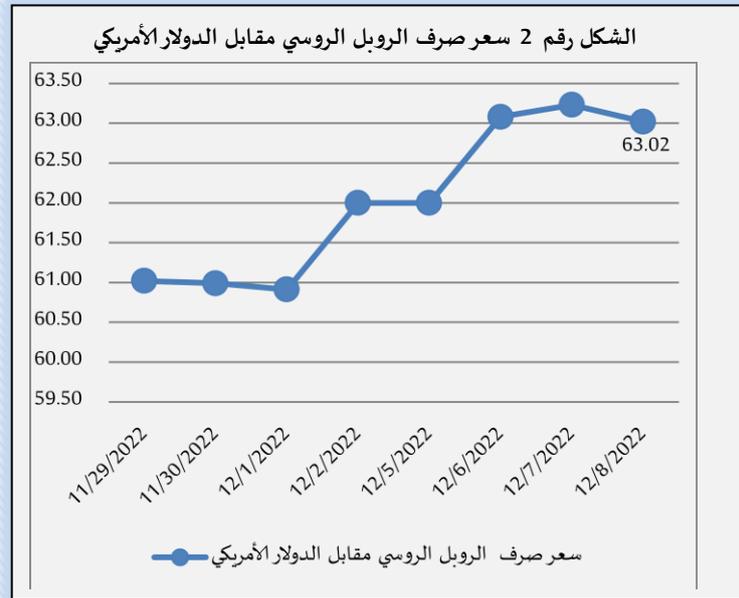
❖ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو:

شهد الدولار الأمريكي تراجعاً أمام اليورو بنسبة 0.43% حيث ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو في بداية تداولاته اليوم ليسجل 1.0500 دولار أمريكي لليورو الواحد، مقارنةً مع 1.0455 دولار أمريكي لليورو الواحد في بداية تداولاته في اليوم السابق، (الشكل رقم 1).



❖ سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي:

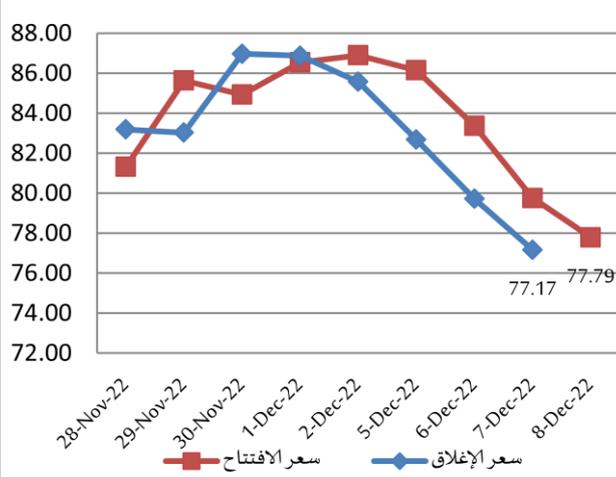
شهد الروبل الروسي تحسناً أمام الدولار الأمريكي بنسبة 0.33% حيث انخفض سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي في بداية تداولاته اليوم ليسجل 63.02 روبل روسي للدولار الأمريكي الواحد، مقارنةً مع 63.23 روبل روسي للدولار الأمريكي الواحد في بداية تداولاته في اليوم السابق، (الشكل رقم 2).



❖ سعر أونصة الذهب:

انخفض سعر أونصة الذهب في بداية تداولاتها اليوم بنسبة 0.17% حيث سجل 1,783 دولار أمريكي للأونصة مقارنةً بإغلاق اليوم السابق 1,786 دولار أمريكي للأونصة.

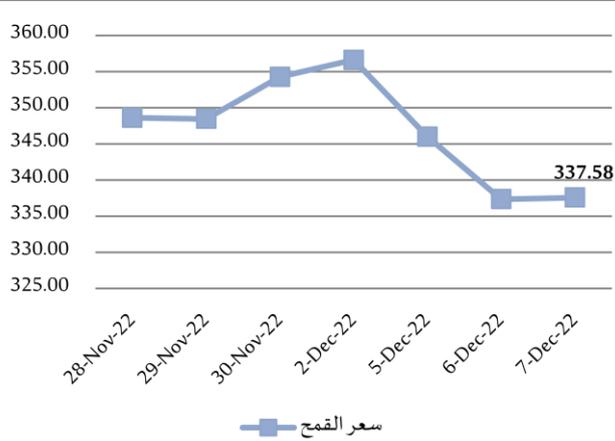
الشكل رقم 3 تطور سعر برميل النفط الخام (برنت)



❖ أسعار الطاقة:

- **النفط:** بلغ سعر برميل النفط (برنت) في بداية تداولاته اليوم 77.79 دولار أمريكي مرتفعاً بنسبة 0.80% مقارنةً بالإغلاق السابق 77.17 دولار أمريكي، (الشكل رقم 3).
- **الغاز الطبيعي:** ارتفع سعر المتر المكعب من الغاز (نيميكس) في بداية تداولاته اليوم بنسبة 2.45% ليسجل 165.60 دولار أمريكي مقارنةً بإغلاق اليوم السابق 161.65 دولار أمريكي.

الشكل رقم 4 تطور سعر طن القمح بالدولار الأمريكي



❖ أسعار الأغذية عالمياً:

- **القمح:** ارتفع سعر طن القمح بنسبة 0.07% ليبليغ 337.58 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 337.35 دولار أمريكي للطن، (الشكل رقم 4).
- **السكر:** ارتفع سعر طن السكر بنسبة 0.41% ليبليغ 537.10 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 534.90 دولار أمريكي.
- **الرز:** انخفض سعر طن الرز بنسبة 0.1% ليبليغ 334.40 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 334.60 دولار أمريكي للطن.

❖ أسعار الذهب محلياً:

- **وفق جمعية الصاغة والمجوهرات:** استقر سعر غرام الذهب في بداية تداولاته اليوم (عيار 21 قيراط) عند مستوى 290,000 ليرة سورية، و(عيار 18 قيراط) عند مستوى 248,571 ليرة سورية.

❖ دور الانضباط المالي في كبح التضخم:

يعتبر الدعم الحكومي عاملاً مهماً في مساعدة الأفراد والشركات على تجاوز مرحلة الإغلاقات التي فرضتها جائحة (كوفيد-19) ودعم التعافي الاقتصادي، إلا أنه مع حالة التضخم المرتفع والمستمر لا يوجد مبرر للدعم المالي المعمم، وعليه تراجعت الكثير من الحكومات عما قدمته من دعم بهدف إعادة الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً ومساعدتها في مواكبة التكاليف الشديدة لاسيما بالنسبة للغذاء والطاقة، مع ضرورة تجنب زيادة الطلب الكلي الذي يهدد بعودة التضخم.

بحث ورقة أعدت لصالح صندوق النقد الدولي في إمكانية إسهام الانضباط المالي في خفض التضخم، فالبنوك المركزية تمتلك الأدوات النقدية اللازمة لتقليص التضخم، وقامت العديد منها برفع أسعار الفائدة حتى بلغ أعلى مستوياته لدى العديد من البلدان وذلك للحد من الطلب واحتواء التضخم باعتبار أن ارتفاعات الأسعار السريعة مكلفة للمجتمع وضارة باستقرار النمو الاقتصادي، كذلك فإن سياسة المالية العامة يمكنها وضع الاقتصاد على مسار أسلم على المدى الطويل من خلال الاستثمار في البنى التحتية والرعاية الطبية والتعليم والتوزيع العادل للدخل والفرص عن طريق نظام عادل للضرائب والتحويلات وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وإن تخفيض العجز من شأنه تهدئة الطلب الكلي والتضخم بحيث لا يحتاج البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة كثيراً، إلا أن التحفيز المالي في البيئة الحالية ذات التضخم المرتفع من شأنه إجبار البنوك المركزية على استخدام أدواتها بصورة أشد لكبح التضخم.

واستعرضت الورقة منهجين مختلفين لمواجهة التضخم، الأول؛ يعتمد حصرياً على التشديد النقدي لتهدئة النشاط الاقتصادي فيساهم ارتفاع أسعار الفائدة وتراجع النمو في زيادة الدين العام وكذلك ترتفع أسعار العملات مع إقبال المستثمرين نتيجة ارتفاع العائد، الثاني؛ ينطوي على عملية الضبط المالي حيث يؤدي التشديد المالي إلى تهدئة الطلب دون الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة ومن ثم ينخفض سعر الصرف الحقيقي مع انخفاض تكاليف خدمة الدين وتراجع العجز الأولي ويتقلص الدين العام.

وبينت الورقة أن بإمكان الحكومات في مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة تحسين مركزية المالية العامة بالانتقال من الدعم واسع النطاق إلى مساعدة أشد الفئات ضعفاً من خلال التحويلات النقدية الموجهة للمستحقين، ولأن صدمات العرض تستمر لفترة طويلة فإن محاولات الحد من الزيادات السعرية عن طريق ضوابط الأسعار أو الدعم المالي أو التخفيضات الضريبية ستكون باهظة التكلفة على الميزانية وبلا تأثير في نهاية المطاف، ويعتمد موقف المالية المرغوب به على ظروف كل بلد على حدا ومعدلات التضخم فيه والاعتبارات طويلة المدى مثل مستويات الدين واحتياجات التنمية، وبالنتيجة فإن عدد كبير من البنوك المركزية تقوم بتشديد السياسة النقدية لمواجهة التضخم العالمي الكبير والمتشعب بالارتفاع، إلا أن مزيج السياسات يكتسب أهمية كبيرة فالانضباط المالي سيؤدي إلى تقليص تكلفة التضخم لحدود المستويات المستهدفة في الوقت المناسب مقارنة بالأسلوب البديل الذي يترك السياسة النقدية تعمل بمفردها.

في سورية؛ انتهجت السياسة النقدية منحي أكثر تشدداً من خلال رفع أسعار الفائدة لاحتواء التضخم كما حال اقتصادات العالم الأخرى، وقامت الحكومة بإعادة توجيه الدعم وإقصاء العديد من الفئات في ظل الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء والطاقة وضعف سلاسل الإمداد، ويتطلب الأمر مزيداً من الجهود لزيادة أثر الدعم وحصره بالفئات الأكثر ضعفاً وذوي الدخل المحدود وربما تكون التحويلات النقدية بما يتلاءم مع معدلات التضخم الصورة الأنجع في ظل استمرار انخفاض القيمة الحقيقية للدخل، إضافة إلى إمكانية إعادة دراسة منظومة الضرائب وإعدادها وتحديثها بشكل يعالج التهرب الضريبي ويراعي التضخم والظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على الشرائح المستهدفة، وإصدار المزيد من سندات الخزينة لسد العجز وإتاحة تمويل المشاريع، وإن التنسيق الأمثل بين السياستين النقدية والمالية سيؤدي إلى نتائج أكثر فعالية في كبح التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التشديد التدريجي وتوجيه الدعم المناسب وتوفير التسهيلات والتمويل اللازم للاستثمار والإنتاج المحلي.



❖ أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية والدول المجاورة:

الميزان التجاري			سعر الفائدة	معدل البطالة	التضخم		الناتج المحلي الإجمالي		البلد
					سنوي	شهري	سنوي	ربعي	
Latest			Latest	latest	سنوي	شهري	سنوي	ربعي	
Sep	مليار دولار أمريكي	-73.28	%4 Nov	%3.7 Nov	%7.7 Oct	%0.4 Oct	%1.9 Q3	%2.9 Q3	الولايات المتحدة الأمريكية
Sep	مليار يورو	-34.37	%2 Oct	%6.5 Oct	%10 Nov	%-0.1 Nov	%2.1 Q3	%0.2 Q3	منطقة اليورو
Sep	مليار جنيه استرليني	-3.135	%3 Nov	%3.6 Sep	%11.1 Oct	%2 Oct	%2.4 Q3	%-0.2 Q3	المملكة المتحدة
Jan	مليار دولار أمريكي	21.17	%7.5 Oct	%3.9 Oct	%12.6 Oct	%0.2 Oct	%-4 Q3	%-5 Q3	روسيا
Oct	مليار دولار أمريكي	85.15	%3.65 Dec	%5.5 Oct	%2.1 Oct	%0.1 Oct	%3.9 Q3	%3.9 Q3	الصين
Oct	مليار ين ياباني	-2.16	%-0.1 Oct	%2.6 Sep	%3.7 Oct	%0.6 Oct	%1.8 Q3	%-0.3 Q3	اليابان
Oct	مليار دولار أمريكي	-8.01	%9 Nov	%10.5 Sep	%85.51 Oct	%3.54 Oct	%3.9 Q3	%-0.1 Q3	تركيا
Sep	مليار دولار أمريكي	-26.72	%5.9 Oct	%8 Nov	%6.77 Oct	%0.80 Oct	%3.3 Q3	%-1.4 Q2	الهند
Sep	مليار دولار أمريكي	8.04	%2.85 Nov	%3.4 Oct	%7.3 Sep	%1.8 Sep	%3.6 Q2	%0.9 Q2	استراليا
Sep	مليار دولار أمريكي	-2.96	%13.25 Oct	%7.4 Q3	%16.2 Oct	%2.5 Oct	%5.4 Q1	%2 Q1	مصر
Dec	مليار دولار أمريكي	-0.964	%4.5 Aug	%22.6 Q2	%5.24 Oct	%0.09 Oct	%2.9 Q2	%1.2 Q1	الأردن
Jul	مليار دولار أمريكي	1.3	%7.75 Oct	%6.6 2020	%158 Oct	%14.65 Oct	%-20.3 2020	%-15 2020	لبنان